التصويت.. الكلمة الفصل

من صلب الموضوع

حسين التميمي

الدستور .. هذه الكلمة الساحرة التي شغلتنا طوال أشهر وأيام و.. ليال ، تبدو للكثيرين كلمة غامضة برغم الشرح الطويل والحوارات والنقاشات التي دارت بين أعضاء لجنة كتابة الدستور ، وأيضا بين أعضاء المجلس الوطني ، وهي الآن توضع بين ايدي صاحب العلاقة الأول والأخير (الشعب) .. ولعل أغلب أبناء هذا الشعب لم يطلعوا بعد على مسودة الدستور ويقرأوها بشكل واف ومستفيض ، لكن لدينا من الوقت ما يقارب الشهر والنصف كي يطلع الجميع على هذه المسودة وأن يشبعوها فحصا وتمحيصا كي يخرجوا بنتيجة واحدة من اثنتين –أما نعم وأما لا- ولكن بغض النظر عن النتيجة ، يمكن القول أن ما يحدث الآن يعد تطورا نوعيا يبشر بالخير ، فطوال العقود التي مضت لم نحظ بممارسة ديمقراطية مثل هذه ، ولأول مرة يفهم المواطن معنى العقد الاجتماعي ، وكيف سيقوم هو وبمحض إرادته بالتنازل عن بعض حرياته لقاء بعض المكتسبات التي سيغنمها عن طريق هذا العقد ، بينه وبين من سيسمون حكومة ، ولن تتم الأمور بالطريقة التي حدثت في زمن جان جاك روسو ومن تلاه من المتنورين ، إنما ستكون الممارسة على وفق التطور الحاصل في الدول المتقدمة ، مع الاحتفاظ بخصوصية التجربة وعراقيتها ، أي أننا سننعم بدستور يكفل لنا ممارسة حقوقنا كبشر متحضرين متنورين ، بينما ترزح الأنظمة المجاورة تحت نير نظم دكتاتورية متخلفة ، ولا أريد هنا أن أكون متفائلا اكثر مما يجب ، لكن يخيل لي بأن الكثير من الأمور ستتغير نحو الأفضل ، اذا ما سارت العملية سيرا حسنا وتمت المصادقة على الدستور من قبل الشعب .. ولعل قائل يقول : لقد سبق لنا وان قمنا بممارسة ديمقراطية وانتخبنا من يمثلنا في يوم ٣٠/ ٢٠٠٥/١ لكن النتيجة التي لمسناها لمس اليد هي .. خدمات سيئة ووضع أمني متردٍ . ولعل هذا القائل محق إلى درجة كبيرة فيما يقول ، لكن هذا الأمر مختلف عما سبقه ، فنحن حين ذهبنا إلى الصندوق في ذلك اليوم ، لم ننتخب

دستورنا انما انتخبنا قوائم فيها الغث وفيها السمين ، وفي مرحلة حرجة من تاريخنا الجديد ، لذا لم يكن مستغربا أن تستحوذ بعض الأحزاب أو الاتجاهات على سدة الحكم وهي تتخيل أن كلمة الشعب كانت تحصيل حاصل أو فعل مضاف لإرادة إلهية اختارت فئة دون اخرى ، لكننا الآن أمام فعل أكثر أهمية ، وأكثر خطورة ، لذا يجب على الجميع التوجه الى صناديق الاستفتاء كي يقولوا كلمتهم التاريخية .. الكلمة الفصل بعد عقود من التغييب والتجاهل لإرادة هذا الشعب العظيم ، لذا أجد من الواجب على كل عراقي شريف أن يقول كلمته بصدق وبشرف ، بعد أن يكون قد اطلع على جميع مواد الدستور فقرة بعد أخرى ، ودون محاباة أو مجاملة لهذه الفئة أو تلك فكلمة المواطن في يوم ٢٠٠٥/١٠/١٥ هي أمانة في عنقه ، وهي مسؤوليته تجاه ذريته التي ستأتي بعده ولسنوات طويلة .. ترى من منا يحب أن يكون مثار سخرية أبنائه أو أحفاده ؟ فعليه أن يتنبه جيدا من مكر أولئك الذين يحاولون أن يضعوا العصي في العجلة كي يوقفوها ، وعليه أن يحذر من اولئك الذين خدعوه طيلة ثلاث عقود لأنهم يحاولون الآن أن يمارسوا ضده الخديعة وتزييف الحقائق على طريقة (كلمة حق يراد بها باطل) كي يمارسوا دورهم الشرير ، وربما يستخف بعض الناس بهذا الكلام ..لكن يجب التنبه الى أن من استطاع أن يخدع الناس طيلة تلك

العقود لديه الآن الكثير من الوسائل والطرق كي يعاود الخديعة وتزييف الحقائق . لذا على المواطن أن يحذر جيدا منهم ومن أشباههم الذين قدموا من وراء الحدود كي يعيثوا فسادا في وطننا وبين صفوف بعض البسطاء من أبناء شعبنا . لذا يجب على كل مواطن (وهذه اكررها دون ملل) أن يقرأ الدستور جيدا وإن لم تؤهله ثقافته لفهم بعض مواده فعليه أن يعتمد على من يثق بهم كي يفسروا له ويشرحوا مواد الدستور كافة ، لكي يكون خياره قائما على تفكر وتدبر متأن وبلا عجالة ، لكي لا يندم غدا أو بعد غد .. ولكي يحفظ لشيبته نصاعتها حين يسائل غدا من حفيد أو ابن حفيد عما خطت يداه .. تلك في رأيي هي الرسالة..وعسى أن يكون الغد أجمل .

السيادة وطرق توزيع الاختصاصات في النظام الفيدرالي

احسان عبد الهادي النائب

> ان الطريقة السياسية التي يتم بها تشكيل الاتحاد الفيدرالي ومركز السيادة في هذا الاتحاد قد اوجدت اراء مختلفة ولا سيما في الولايات المتحدة والمانيا. فهناك القول بان الاتحاد الفيدرالي يحصل بانضمام عدد من الدول المستقلة ذات السيادة بعضها الى بعض انضماماً اختيارياً ، بحيث ان دولة جديدة تقوم على اساس ميثاق يجمع الجميع ، ويتضح ان مثل هذا الاتفاق ما هو الا مجرد معاهدة ، ما دامت هذه الطريقة هي الوحيدة التي تفسح للدول اقامة علاقات بينها. فضلاً عن ذلك فان هذا الميثاق يبقى نافذ المفعول فقط في حالة احتفاظ كل من الدول المستقلة المتعاقدة بحق الدخول في ميثاق مثل هذا.

لانه لا يمكن ايجاد سلطة بالتعاقد. سلطة هي اعلى درجة من سلطات الاطراف من تعاهد (confederation)يقوم بين دول مستقلة. ومعنى هذا انه لا يمكن ان تقوم دولة ذات سيادة واحدة. اذ ان كل دولة في التعاقد سوف تظل ممتلكة سلطة الاحتفاظ بصلاحيتها وحقوقها او انسحابها من الدول الاعضاء الممثلة.

ويبدو ان دولة الاتحاد الفيدرالي هي دولة ذات سيادة واحدة. وهي تستمد صلاحياتها من دستور لا ميثاق وبناء على ذلك يجب ان يتم تشكيل اتحاد فيدرالي على اساس ان الدول المنفصلة في السابق تتلاشى، وتتلاشى معها سيادتها ثم ان سكان تلك الدول الذين سحبوا ارتباطهم بالنظام القديم، يشكلون على اساس وطني وحدة ودولة ذات سيادة. وتشكيل الاتحاد الفيدرالي عمل ثوري من الناحية القانونية،إن سيادة الدولة الجديدة لا تستند الى السلطة القانونية السابقة بل الى القوة او الرضا، وهما غالباً الشرطان اللذان تستند اليهما السيادة. وبموجب دستور الدولة الجديدة، تظهر الدولة القديمة مرة اخرى بشكل رابطة، متحد بعضها مع بعض بالنظام الفيدرالي ولكنها تفقد سيادتها مهما كانت تقاليدها ومهما كان كيانها التاريخي قوياً، وتصبح مرتبطة بسلطة اعلى منها وتعمل اعضاء في الاتحاد.

وفي الاتحاد الفيدرالي لا تستقر السيادة في أيدي الحكومة الاتحادية ولا في ايدي الاعضاء كما انها ليست مجزأة بينهما ايضاً، كما كتب ذلك عدد من كتاب القرن التاسع عشر. اذ ان السيادة وحدة لا يمكن تجزئتها ولكن ممارسة الصلاحيات الحكومية يمكن توزيعها على عدد من الهيئات.

والسيادة تستقر في الدولة نفسها، فكل من الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية هي وكيلة للدولة، ولا تستطيع أية منها السيطرة او القضاء على الاخرى. ويحتوي الدستور الفيدرالي على نصوص تخص صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية، وان السيادة تمارسها جميع المجالس التشريعية في الدولة ومنها الاتحادية والاقليمية وهيئة تعديل الدستور. ولانه اذا وضعت السيادة بأيدي الحكومة الاتحادية وحدها فان ذلك معناه القضاء على النظام الفيدرالي. اما اذا وضعت السيادة بأيدي الاعضاء فان النتيجة لا تكون تشكيل دولة اتحادية وانما تكون تعاهداً لتكوين جامعة او شبه (confederation)يضم دولاً مستقلة.

اما عن كيفية توزيع الاختصاص بين الدولة الاتحادية والولايات، فانه يترتب على ازدواج السلطات العامة في دولة الاتحاد المركزي، قيام مشكلة توزيع الاختصاص بين هذه السلطات. لحل هذه المشكلة اتجهت الدساتير الاتحادية في العالم المعاصر الى سلوك احدى الطرق التالية، لمنع تداخل الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الولاية:

الطريقة الاولى: وبموجبها يحدد الدستور على سبيل الحصر اختصاصات كل من دولة الاتحاد من ناحية، واختصاصات الولاية من ناحية اخرى. ويعيب على هذه الطريقة، ان تحديد المسائل التي تدخل ضمن دولة الاتحاد وتلك التي تكون ضمن اختصاص الولايات، ولا يمكن للدستور مهما كان مفصلاً شاملاً لجميع المسائل. من حيث تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور امور جديدة لم تكن في حساب المشرع حين وضع الدستور وحينئذ يدور البحث عن السلطة التي تختص بتنظيمها.

الطريقة الثانية: وبموجبها يحدد الدستور –على سبيل الحصر- الاختصاصات التي تثبت لسلطات الدولة الاتحادية، ويترك ما عداها لاختصاص الولايات وفي هذا يكون اختصاص الدولة الاتحادية محدداً وضيقاً، لان الاختصاص العام يمنح للولايات. وعلى ذلك يثبت لسلطات الولايات الاختصاص في كل الامور، والمسائل التي لم يرد النص عليها في الدستور من ناحية، وما يستجد من وظائف في المستقبل من ناحية اخرى.

ويبدو ان التوزيع بهذه الطريقة قد شاع في اغلبية الدول الفيدرالية التقليدية كالولايات المتحدة الامريكية والمانيا وسويسرا والارجنتين والاتحاد السوفيتي سابقاً.

ومن الملاحظ انه مهما كان النظام المتبع في تنظيم العلاقات بين الولايات والحكومة الاتحادية، ومهما كان النظام المتبع في توزيع السلطات بينهما، فان الهيئة الاتحادية تحتل مكانة سياسية اقوى من مكانة الولايات ويبدو هذا التفوق فيما يلي:

١- اذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية، فان الاولى هي التي تطبق داخل حدود الولاية.

٢- الهيئة هي التي تختص بالفصل في المنازعات التي تقع بينها وبين احدى الولايات. او بين ولاية واخرى، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية، وهذه الهيئة مع كونها مستقلة فانها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية.

٣- لكل ولاية ان تضع لنفسها الدستور الذي تراه ملائماً لها، الا ان هذا الدستور يجب ان يخضع لبعض المبادئ العامة التي وضعت في الدستور الاتحادي، وبذلك يكون دستور الولاية مقيداً.

٤- للهيئة الاتحادية في حالة الحروب، وفي حالة الطوارئ وفي الازمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجوز بموجبها ان تتدخل في الشؤون الداخلية للولايات.

وما تجدر الاشارة اليه، ان هناك ظاهرة سياسية اهتم بها الباحثون والفقهاء وهي انه كلما تعقدت الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكلما زاد ارتباط الدولة الاتحادية بدولة اجنبية، فان سلطات الهيئة الاتحادية تزداد على حساب سلطات الولايات بذلك نجد كثيراً من الدول تكون اتحادية اسماً في حين انها في الواقع دول بسيطة، واستقلال الولايات الخاضعة لها لا يخرج عن الاستقلال الذي تتمتع به الوحدات الادارية.

الطريقة الثالثة: هي التي بمقتضاها يتم تحديد المسائل التي تخضع لاختصاص الولايات على سبيل الحصر. اما اختصاصات الدولة الاتحادية، فتترك دون تحديد وبالتالي تبقى صاحبة الولاية العامة. هذه الطريقة تؤدي الى توسيع اختصاص دولة الاتحاد بينما تضيق من اختصاص الولايات.

وتختلف دساتير دول الاتحاد المركزي في تبنيها لأية طريقة من هذه الطرق الثلاث متاثرة بعوامل مختلفة واعتبارات متعددة، منها التاريخية والسياسية والقانونية.

وعلى سبيل المثال، نذكر ان الدولة الاتحادية التي تنشا نتيجة انضمام عدة دول مستقلة الى بعضها البعض يتجه التفكير الى المحافظة على الاستقلال الذاتي لهذه الدول وبالتالي تحديد اختصاص دولة الاتحاد وابقائها ضعيفة.

اما الدولة الاتحادية التي تنشأ نتيجة تفكك دولة بسيطة الاتجاه فيها نحو دعم اختصاص دولة الاتحاد على اعتبار انها كانت تجمع اصلاً في يدها كل السلطات.

ثقافة دستورية

اعداد: قسم التحقيقات

ان كل فرد في مثل هذه الدولة، حاكماً كان او محكوماً خاضع لحكم القانون وليس هنالك من يجرأ على التبجح بان كلمته هي القانون وارادته هي الشريعة اذ حق التشريع للشعب ليس الا، والشعب وحده مصدر السلطات.

ولا شك ان للقواعد الدستورية اهمية في أية مرحلة من مراحل الحكم، ولا سيما في العراق اذ لا يمكن ممارسة أية مهمة داخل الدولة، من قبل أية مؤسسة دون وجود دستور باعتباره قانون القوانين ولكونه يقع على راس الهرم القانوني

فلا بد من التفكير الجدي في المبادئ القانونية التي تشكل بطبيعة الحال قواعد عليا تحدد حقوق والتزامات كل مواطن. وتضع الضمان الكافي لكفالة حقوق الانسان في المجتمع.

وبعد ان شهد بلدنا العراق انتهاكات سافرة لحقوق الانسان على مدى اربعة عقود، شملت اغلب العراقيين عمد النظام البائد نشر حالة العنف والانحراف الواضح في التشريع وتنفيذ القوانين واماتة المجتمع الاهلي بعسكرة المجتمع وتدهور اقتصادي وفساد سياسي وجمود ثقافي ناهيك عن الانحراف الاجتماعي.

كل ما تقدم تسبب في تراجع نظام القيم والتقاليد العليا للمجتمع العراقي فالسؤال الان يطرح نفسه حول كيفية التوصل الى السبيل الامثل في احترام وحماية حقوق الانسان بعد سنوات طوال من الحكم الاستبدادي الدكتاتوري؟

ان المسؤولية كبيرة بقدر التركة الثقيلة التي تركتها الانظمة البائدة على عاتق ابناء العراق وللاجابة عن هذا التساؤل يجب علينا اولاً بيان ما هي حقوق الانسان وثم بيان راينا في الطريقة التي تساهم في ارساء دعائم حقوق الانسان وتعزيزها في العراق.

ولذلك نقول اذا كان الحكم ديمقراطياً سليماً خالياً من نقص او عيب او شائبة، واذا كانت الحريات الفردية محترمة والاحزاب نشيطة حرة، فلا يخشى من تمرد الحكومة على الامة او عصيانها لارادتها. والواقع يشير الى ان تمرد الحكومات على شعوبها يحدث عادة في البلاد التي ليس فيها وعي عام ناضج يقظ.

وعليه ليست العبرة في الدساتير بل العبرة في التطبيق حيث قال احد الفقهاء: ان حرية الشعب تقاس بقدرتها على انتقاد الحكومة ومناقشتها ومعارضتها، فالحرية والمساواة هما من جملة الحاجات الانسانية التي يشعر انسان في توفرها بسعادة نفسية وكذلك صيانة كرامته وحرمته وعزة نفسه. والانسان يشعر بالسعادة تملأ جوانحه اذا ما لمس في مجتمعه محاسن العدل الاجتماعي.

نشاطات عن الدستور

بحضور المواطنين وقائم مقام المسيب ، انعقاد ندوة حول الدستور

الحلة ، علي المالكي

عقدت جمعية حقوق الانسان في بابل مكتب المسيب ندوة ثقافية بشأن الدستور، صرح بذلك الاستاذ المحامي قيس عبيد الجبوري مدير المكتب وقال : شارك في الندوة الدستورية بقضاء المسيب ما يقرب من ٣٠ شخصية من ابناء القضاء وبحضور السيد مهدي النجم قائم مقام قضاء المسيب والقى الدكتور حسن عودة زعال الاستاذ في القانون محاضرة عن الحقوق والحريات الاساسية وتوزيع الثروات الوطنية والفيدرالية. واضاف ان الحضور تفاعلوا مع محاضرة الاستاذ المحاضر واعربوا عن ارتياحهم للمشاركة في هذه الندوة اما عن مشاركة النساء في الندوة فقال: للاسف لم تشارك سوى واحدة من الاخوات.

وجدير بالذكر ان محافظة بابل تشهد نشاطاً ملحوظاً في عمليات التثقيف الدستوري وذلك لوجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تقوم بفعالياتها تلك بالتنسيق والتعاون مع المركز الانمائي للامم المتحدة ومركز المجتمع المدني العراقي وجمعية الامل العراقية او المعهد العراقي وشبكة عين او شبكة شمس.

مطبوعات في الثقافة الدستورية

عرض / المدى

تنوعت اساليب منظمات المجتمع المدني العراقي في عملية التثقيف الدستوري فهناك منظمات اقامت ورش عمل للمواطنين استغرقت يوماً او يومين بينما عمدت منظمات اخرى الى تشكيل فرق جوالة في المناطق البعيدة عن مراكز المحافظات ووصلت الى القرى، واليوم نعرض لشكل آخر من اشكال او أساليب نشر الثقافة الدستورية، وهو اعداد الكتيبات الموجزة عن الدستور وقد تم طبع الالاف منها وتوزيعها سواء من خلال الورش الثقافية ام الندوات ام الفرق الجوالة.

وقد اتيح لنا الحصول على مطبوعتين لمؤسسة اتجاهات ثقافية اعدتهما هذه المنظمة من اجل خلق الفهم المطلوب لدى المواطن بما يعنيه الدستور وبأهميته لكل المواطنين ، والمطبوع الاول هو (الاطلس البسيط للدستور) من اعداد الاستاذ نصير فليح وتضمن تقديم تعريف جامع للدستور يقول المعد (للدستور اهمية بالغة في حياة الدول والشعوب سواء من الناحية القانونية ام من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فهو يعتبر القانون الاساس للدولة وهو يحدد طبيعتها وشكل نظام الحكم فيها، كما يحدد عاصمتها ولغتها وعقيدتها الفكرية والسياسية، ويتناول الدستور السلطات الثلاث –التشريعية والتنفيذية والقضائية- والعلاقة بينها. وينظم الدستور الحقوق والحريات السياسية المدنية سواء للفرد ام للمجتمع وكلما تضمن الدستور في نصوصه مبادئ حقوق الانسان كان اكثر ديمقراطية والاهم من ذلك تطبيق هذه النصوص فالنصوص التي لا تجد طريقها للتطبيق تعد نصوصاً معطلة).

ثم يوضح اختلاف المدة الزمنية التي تستغرقها عملية كتابة الدستور واعداد بنود الدستور من دولة الى دولة لينتقل الى تعريف القارئ بالدساتير العراقية مشيراً ومؤكداً على ان تلك الدساتير لم تحقق للمواطن العراقي ما كان يصبو اليه.

ويقدم مع الاطلس معلومات متنوعة عن دساتير العالم بدءا بدستور الولايات المتحدة وانتهاء بدستور جنوب افريقيا، ثم يعرج على ايضاح الجوانب الاساسية في الدستور ثم يقتبس المادة (١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ويطرح السؤال عن علاقة الدين بالدولة ويقف عند انواع الرقابة على دستورية القوانين كما يثبت الاطلس مواعيد الاستفتاء على الدستور والانتخابات مطبوع انيق ومكتوب بلغة واضحة وبورق صقيل ملون ولا يشعر القارئ بالملل منه فليس ثمة اطناب او حشو وقد نفذ الاخراخ الفني والتصميم الفنان حسين عبد الهادي وباشراف الفنان حسن النصار ويقع الكتاب بـ (١٠ صفحات).

كتيب دستورنا

حصلنا على هذا الكتيب من احدى المكتبات الاهلية وقد قام باعداده الاستاذان حامد عبد داود وجميل رماح وقام بالمراجعة الاستاذ نصير فليح وزينت الكتيب رسومات الفنان حمودي عذاب ويقع الكتاب بـ (٦٠) صفحة من القطع المتوسط المستطيل واهتم المعدان بتقديم شرح واضح وبسيط عن الدستور وابوابه واهميته وقد عززت الرسوم الكاريكاتيرية للفنان حمودي عذاب مهمة توصيل مضمون الكتيب للقراء، وقسم المعدان الكتيب الى فقرات تشمل كل الجوانب المتعلقة بالدستور واشرف على الكتيب الاستاذ حسن النصار، نتمنى على مؤسسة اتجاهات ثقافية ايصال مثل هذه المطبوعات الى طلاب المدارس.